العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري في العراق للمدة (1990- 2010)

المدرس المساعد
سيماء محسن علاوي
الجامعة العراقية / كلية الإدارة والاقتصاد
المدرس المساعد
سميرة فوزي شهاب
المعهد التقني / هيئة التعليم التقني

المستخلص :

لقد اصبحت مشكلة الميزان التجاري والاختلال المزمن في اوضاع المعاملات المالية الخارجية من اهم المشكلات التي تواجه الادارة الاقتصادية الحالية، اذ جاء هذا الاختلال نتيجة للظروف التي مر بها العراق خلال عقد التسعينيات والمتمثلة بحرب الخليج الثانية عام 1990، وماتلاها من حصار اقتصادي وعقوبات اقتصادية دولية وآخرها احتلال العراق عام 2003.

وقد ادت هذه الظروف الى انخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بسبب ايقاف صادرات النفط التي يعتمد عليها بشكل كبير في تمويل الموازنة العامة فارتفعت معدلات البطالة وانخفض حجم الادخار وارتفع المستوى العام للأسعار، وكل هذه الاوضاع مجتمعة ادت الى زيادة الاستيرادات على حساب الصادرات وبالتالي عجز الميزان التجاري.

لذلك يظهر جليا ضرورة معالجة اختلال الميزان التجاري العراقي وباستخدام سياسات معينة ومنها سياسة سعر الصرف الاجنبي. وهذا ما سيتم مناقشته في هذا البحث.

Abstract:

The problem of the trade balance and imbalance chronic conditions of the financial transactions of Foreign Affairs has become the most important problems that facing the administration of the current economic as it, this imbalance come as a result of conditions experienced by Iraq during the nineties and represented by Gulf War II in 1990, and Matlaha of the economic blockade and economic sanctions and international latest occupation Iraq in 2003.

These circumstances have resulted to lower the value of real GDP due to suspended oil exports, which rely heavily on financing the general budget rising unemployment rates and the volume of savings and increased general level of prices, all of these conditions combined led to increased imports at the expense of exports and therefore the trade deficit.

So clearly, shows the necessary of treatment of the Iraqi trade imbalance and by usingcertain policies, including foreign exchange rate policy. This is will be discussed in this paper.

المقدمة:

تأتي اهمية سعر الصرف من مدى مساهمته في تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي. ويمثل التوازن الداخلي استقرار الاسعار وقدر معين من النمو الاقتصادي والاستخدام الكامل، في حين ان التوازن الخارجي يمثل التوازن بميزان المدفوعات، اي تساوي جانبي الاستيرادات والصادرات.

ولاشك ان الاختلال في ميزان المدفوعات من المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية، لذلك فأن عدد من الدول تعطي سعر الصرف اولوية ضمن برامجها الاصلاحية كوسيلة للحد من العجز في ميزان المدفوعات، حيث يؤثر سعر الصرف في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره في حجم التجارة الخارجية.

وبما ان الميزان التجاري يعد احد اهم فقرات ميزان المدفوعات، ومن المؤشرات الاقتصادية الهامة للبلد، اذ يشير الى الطاقة الانتاجية للبلد ومستوى تشغيل اليد العاملة، فضلاً عن طبيعة الهيكل الانتاجي للبلد. لذلك فأن توازن الميزان التجاري يعد امراً ضرورياً ومطلوباً للمحافظة على سلامة الاقتصاد المحلي من الازمات الاقتصادية. وبالإمكان تحقيق هذا التوازن من خلال سعر الصرف الاجنبي.

مشكلة البحث:

تظهر معالم المشكلة التي نواجهها في بحثنا هذا(في ان الاقتصاد العراقي يمتلك العديد من الموارد الاقتصادية المتنوعة (مادية او بشرية ... الخ) لكن بسبب الحروب التي شهدها العراق والحصار الاقتصادي الذي استمر اكثر من ثلاثة عشر عاماً أدى الى تعطيل معظم طاقاته الانتاجية وتراجع الزراعة وقصور في استغلال الموارد الاقتصادية ومنعها من المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، وبذلك ازدادت الاستيرادات لسد حاجة الطلب المحلي مما انعكس بصورة سلبية على ميزان المدفوعات ومكوناته وبالأخص الميزان التجاري).

فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية مفادها (وجود علاقة بين سعر الصرف الاجنبي والميزان التجاري في العراق للمدة (1990ـــ 2010)).

اهداف البحث:

يرمي البحث الى توضيح النقاط الآتية:

1. التعرف على مفهوم سعر الصرف والنظريات المفسرة له.
2. دراسة ميزان المدفوعات ومكوناته، ومناقشة حالتي التوازن والاختلال لهذا الميزان.
3. الاحاطة بواقع الميزان التجاري للعراق، والتعرف على اسباب اختلاله.
4. مناقشة تطورات سعر صرف الدينار العراقي، والآثار التي تنجم عن تغيير هذا السعر.

وعليه سيجري تقسيم هذا البحث على ثلاثة محاور اساسية هي:

المحور الاول: الاطار النظري لسعر الصرف.

المحور الثاني: الاطار المفاهيمي لميزان المدفوعات.

المحور الثالث: طبيعة الميزان التجاري العراقي وعلاقته بسعر الصرف الاجنبي للمدة(1990ـ 2010).

المحور الاول
الاطار النظري لسعر الصرف

مقدمة:

دول العالم المختلفة لها عملتها و نظامها النقدي، وترتبط هذه الدول بعلاقات اقتصادية متعددة، والتبادل لا يتم بعملة واحدة، لذا يتطلب التعامل بتحويل عملة الدولة الاولى الى عملة الدولة الاخرى وتسمى صرف العملة، وتتم في سوق الصرف و هو سوق لشراء و بيع العملات الاجنبية، والسعر الذي يتم على اساسه التحويل هو سعر الصرف، وهو كباقي الاسعار يتحدد بتفاعل قوى الطلب والعرض، او يتحدد من قبل السلطة النقدية اذا كان النظام هو الرقابة على الصرف.

ومن هذا المنطلق سيتناول هذا المحور سعر الصرف في نقاط محددة:

اولا:- مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه الاداة الرئيسة ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الاسعار المحلية والخارجية وكثير ما يكون الاداة الاكثر فاعلية عندما يقتضي الامر تشجيع الصادرات و توفير الواردات (حميدات،115:1966).

كما يعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات النقد الاجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني، او عدد وحدات النقد الوطني التي تساوي وحدة واحدة من النقد الاجنبي (الحصري، 90:2010).

ويعرف سعر الصرف على انه اداة ربط بين اسعار السلع في الاقتصاد المحلي و اسعارها في الاقتصاد العالمي (الاطرشي،96:2005).

و بالرغم من ان تعاريف اسعار الصرف قد تعددت لكنها اكدت على الآتي:-

1- عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الاجنبية و بالعكس.

2- المكان الذي تتم فيه عملية المبادلة هو سوق الصرف الاجنبي.

3- تتم عملية المبادلة وفقاً لسعر معين.

4- يعتبر سعر الصرف اداة ربط بين اقتصاد مفتوح و باقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف و الاسعار الدولية وبذلك تسهل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها(Hyman،812:1999)، لذا يمكن توضيح اهمية سعر الصرف باعتباره المرآة التي من خلالها ينعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، او من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات، فضلاً عن علاقته بميزان المدفوعات، فالقيد السالب يعني بيع عملة تلك الدولة وشراء عملات اجنبية و تعتبر مدينة و بالعكس، هذا يعني عدم التوازن في ميزان المدفوعات يرافقه عدم توازن في سوق الصرف الاجنبي.

ثانياً:- التفسيرات النظرية لسعر الصرف:

1- نظرية تكافؤ القوة الشرائية:

اول من صاغ هذه النظرية هو ريكاردو، و من ثم الاقتصادي السويدي كاسل عام 1916. وتنص هذه النظرية على ان سعر اي عملة يتحدد وفقاً للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، اي ان العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة اخرى يتحدد وفقاً للعلاقة بين مستويات الاسعار السائدة في كل من الدولتين (عوض،383:1995).

وعليه فأن سعر الصرف لعملة معينة يتحدد وفق هذه النظرية كالآتي:

سعر الصرف الجديد لعملة معينة مقابل عملة اخرى = سعر الصرف القديم لعملة معينة مقابل عملة اخرى × الرقم القياسي للتغير في الاسعار العالمية / الرقم القياسي للتغير في الاسعار المحلية

اما بخصوص الانتقادات التي وجهت الى هذه النظرية فإنها اهملت العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف والمتمثلة بالدخل، و سعر الفائدة بين الدول، اذ ان مستوى الدخل يعتبر من العوامل المؤثرة على الاستيرادات وبالتالي يؤثر في الطلب على العملة الاجنبية في اسواق النقد، بالإضافة الى ذلك اهملت النظرية اختلاف مرونة الطلب السعرية من الصادرات واثر الرقابة على النقد الاجنبي واثر المديونية، ولم تهتم بتأثير اذواق المستهلكين والسلع البديلة (عيسى، 1984:ص79،71) وكذلك لم تهتم بأثر التعريفه الكمركية والتي تكون نسبتها مرتفعة من قيمة السلع المستوردة في معظم الدول النامية، مما يؤدي الى زيادة الاسعار المحلية لبيع السلع المستوردة ومن ثم يتفاوت اثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية مما يؤدي الى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات، ولاتزال هذه النظرية مهمة في تحديد سعر الصرف بالرغم من الانتقادات المذكورة (بومول،207:1965).

2- نظرية ميزان المدفوعات[1]:

تحدث الاقتصادي نيركسه Nurks عن العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات اذ يقول ان سعر الصرف هو ذلك السعر الذي يؤثر على مدى مدة من الزمن او عدد من السنين الى ان يجعل ميزان المدفوعات في حالة توازن (الحنفي،214:1977).

ويتحدد سعر الصرف للعملة المحلية وفقا لوضع ميزان المدفوعات لان فقراته المختلفة هي المصادر الاساسية لطلب البلد على العملات الاجنبية، ومن ثم عرض البلد لعملته المحلية، فتعتبر هذه النظرية سعر الصرف كباقي الاسعار يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب على العملة المحلية والطلب الخارجي عليها(الراوي،655:2000).

ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فأن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية ومن ثم ارتفاع في قيمتها الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فأن ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة ومن ثم انخفاض في قيمتها الخارجية .

وكذلك سعر الصرف يتحدد وفق المركز المالي الخارجي لميزان المدفوعات اي الكميات المطلوبة والمعروضة مشتقة من حقوق البلد وديونه مع الخارج (شكري،15:2005).

واهم انتقاد وجه لهذه النظرية بان سعر الصرف لا يتحدد بوضع ميزان المدفوعات فقط بل يتأثر و يؤثر ببنود ميزان المدفوعات اي يتوقف على الاسعار بالداخل والخارج ولا تفسر هذه النظرية تقلبات سعر الصرف واثرها على ميزان المدفوعات (كنونه ،223:1985).

3- النظرية النقدية :

سعر الصرف ظاهرة نقدية في ظل هذه النظرية لتأثيره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، يتحدد عرض النقد من قبل السلطات النقدية (البنك المركزي) في كل بلد، ويعتمد الطلب على النقود على الدخل الحقيقي وسعر الفائدة (سيجل، 480:1987).

1 سيتم التطرق الى ميزان المدفوعات وبنوده وذلك في المحور الثاني.

يمارس سعر الفائدة تأثيراً في تحديد سعر الصرف فزيادة سعر الفائدة في دولة ما ينشط حركة رؤوس الاموال تجاه هذه الدول ويزيد الطلب على عملتها مما يؤدي الى زيادة سعر الصرف والعكس صحيح في حالة انخفاض سعر الفائدة (fridman،1956: 123-133).

المحور الثاني
الاطار المفاهيمي لميزان المدفوعات

مقدمة :

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب، مما يتطلب انتقال الموارد المالية والبشرية، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة تجاه الدول الاخرى، لذلك تقوم كل دولة بتسجيل معاملاتها الاقتصادية الدولية في سجل او حساب يعرف بميزان المدفوعات **Balance of Payments**.

ومن هذا المنطلق سيتناول هذا المحور ميزان المدفوعات وفقاً للآتي:

اولا:- مفهوم ميزان المدفوعات وبنوده:

سيتم في بادئ الامر التطرق الى مفهوم ميزان المدفوعات ومن ثم مناقشة بنوده:

1- مفهوم ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات لأي دولة بأنه "سجل حسابي يبين ما للدولة من حقوق وما عليها من ديون والتزامات تجاه العالم الخارجي والناشئة عن كل معاملات هذه الدولة مع الخارج خلال مدة زمنية معينة"(الخليل و آخرون، 249:2001).

كما يعرف ايضا "بأنه جدول اقتصادي احصائي تذكر فيه مدفوعات و مقبوضات دولة ما ناتجة عن علاقتها مع الدول الاخرى خلال مدة محددة" (رعد،34:1986).

ويعرف بأنه " سجل المعاملات في بلد ما من السلع والخدمات والاصول مع بقية بلدان العالم" Case (&Others,2012: 376).

وتسجل المعاملات في ميزان المدفوعات طبقا لطريقة القيد المزدوج بمعنى ان كل معاملة اقتصادية دولية تسجل مرتين، مرة مدينة **Debit** والاخرى دائنة **Credit** و المعاملات الدائنة تعتبر صادرات وتأخذ اشارة موجبة، والمعاملات المدينة تعتبر واردات وتأخذ اشارة سالبة. ولذلك فمن الناحية المحاسبية يعتبر ميزان المدفوعات في حالة توازن دائم ويخفي وراءه حقيقية الوضع الاقتصادي لهذا الميزان، اما من الناحية الاقتصادية فان موقف ميزان المدفوعات يتوقف على رصيد مكوناته[1] (عبد الرزاق،51:2010).

2- بنود ميزان المدفوعات :

يتكون ميزان المدفوعات من البنود الاتية :

أ- الحساب الجاري (Current Account):

ويقسم هذا الحساب الى قسمين هما:

1- **الميزان التجاري:** ويطلق عليه ميزان المعاملات المنظورة، اذ يتضمن تسجيل (حركة تبادل السلع بين الدولة والعالم الخارجي، وتقيد الصادرات السلعية في الجانب الدائن من الميزان، اذ انها تمثل ايرادات للدولة، بينما تقيد

1سيتم لاحقاً مناقشة التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات.

الواردات السلعية في الجانب المدين من الميزان اذ انها تمثل مدفوعات او التزامات على الدولة (خليل،773:2005).

2- ميزان الخدمات: ويسمى ميزان المعاملات غير المنظورة، وتسجل فيه حركة تبادل الخدمات بين الدولة و العالم الخارجي، وقد سمي بميزان المعاملات غير المنظورة لأنه **لا** يتضمن انتقال السلع كما الحال في الميزان التجاري. وتسجل الخدمات التي تؤديها الدولة الى بقية دول العالم في الجانب الدائن من الميزان، فهي تعتبر صادرات غير منظورة و تمثل ايرادات الدولة، بينما تسجل خدمات العالم الخارجي للدولة في الجانب المدين فهي تعتبر واردات غير منظورة وهي تمثل التزامات على الدولة.

وقد يتكون ميزان الخدمات من بنود عديدة لعل اهمها (خليل،775:2005):

1- **النقل:** ان قيام دولة ما باستخدام وسائل النقل (البرية، أو البحرية، او الجوية) الخاصة بالدول الاخرى سواء في ذلك سفر افرادها الى الخارج او نقل سلعها المصدرة الى الخارج بواسطة وسائل النقل الاجنبية، انما هو بمثابة واردات، يتطلب من الدولة القيام بدفع مبالغ الى الدول الاجنبية، بينما استخدام دول العالم الخارجي لوسائل النقل الخاصة بدولة ما هو بمثابة صادرات غير منظورة يترتب عليها حصول الدولة على ايرادات من الخارج.

2- **السياحة:** يقوم سائحوا اي دولة في بقية دول العالم، بالإقامة في فنادق الدول الاجنبية او شراء السلع من تلك الدول، وهذا الانفاق يعتبر واردات غير منظورة، وكذلك فأن السائحين الاجانب القادمين لأي دولة يقومون بإنفاق مبالغ للحصول على السلع والخدمات المختلفة، ففي هذه الحالة فان السلع التي اشترها السائحون الاجانب و الخدمات التي قدمت لهم انما تمثل صادرات غير منظورة.

3- **خدمات البنوك او التأمين:** تقوم البنوك الاجنبية بتقديم الخدمات المصرفية لبنوك احدى الدول، كما قد تقوم شركات التأمين الاجنبية بإصدار بوالص التأمين لأفراد هذه الدولة، كل هذه الخدمات انما تعتبر واردات غير منظورة لتلك الدولة تتطلب منها القيام بدفع مبالغ مقابل هذه الخدمات وفي الوقت نفسه، فأن بنوك هذه الدولة وشركات التأمين فيها تقوم بتقديم خدمات الى بنوك وافراد الدول الاخرى، ففي هذه الحالة تعتبر هذه الخدمات صادرات غير منظورة يترتب عليها حصول هذه الدول على ايرادات من الخارج.

4- **حساب التحويلات:** وهي كافة المدفوعات المحولة من بلد الى آخر من دون ان يقابلها اية مشتريات سواء كانت (سلع او خدمات او أصول).

وقد تكون هذه التحويلات حكومية أو خاصة وتشمل الهبات والمساعدات والمنح ....الخ (Abel &Others,2008:177).

ب- حساب رأس المال (Capital Account):

يتكون حساب رأس المال من حسابي رؤوس الاموال طويلة الاجل و رؤوس الاموال قصيرة الاجل.

1- حساب رؤوس الاموال طويلة الاجل:

ويقصد بها حركة رؤوس الاموال التي تطول مدتها عن العام الواحد. ويتكون هذا الحساب من عدة مكونات لعل ابرزها:

1) الاستثمار المباشر: كأنشاء او المساهمة في انشاء المشروعات في الخارج من جانب المقيمين في دولة معينة، او في الداخل من جانب غير المقيمين.

2) القروض الدولية: ويشير هذا البند الى القروض طويلة الاجل التي يمنحها المقيمون الى غير المقيمين، او التي حصل عليها مقيمون من غير المقيمين، فالقروض الممنوحة من قبل الاجانب تقيد في الجانب المدين لأنها نفقات الى الخارج، ويحدث العكس في حالة حصول الدولة على قروض من الخارج فيقيد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات لأنها تمثل رصيد من العملات الاجنبية (الحريري،89:1977).

3) الاستثمار في الاوراق المالية: مثل شراء الاسهم و السندات من جانب المقيمين خلال تعاملهم في الاسواق المالية العالمية، وكذلك استثمار غير المقيمين لأموالهم عن طريق شراء اسهم الشركات العاملة في البلاد او السندات التي تصدرها جهات حكومية او بنوك وطنية مقيمة.

2- حساب رؤوس الاموال قصيرة الاجل:

ويضم هذا الحساب حركة رؤوس الاموال التي لا يتجاوز اجل استحقاقها السنة الواحدة، ومنها الودائع الجارية او الودائع لأجل واذونات الخزينة و التسهيلات الائتمانية التي يستفيد منها المصدرون و المستوردون لتسهيل عمليات التبادل التجاري، فرؤوس الاموال قصيرة الاجل المحولة من الخارج الى داخل الدولة تسجل في الجانب الدائن، والعكس من ذلك اذا كانت محولة الى الخارج فتسجل في الجانب المدين من ميزان المدفوعات.

جـ- حساب حركة الذهب و الاصول السائلة (الطائي،143:1999):

ويستخدم هذا الحساب في تسوية العجز او الفائض الحاصل في ميزان المدفوعات، ويضم عناصر عديدة لعل اهمها:

1) الذهب والنقد الاجنبي لدى السلطات النقدية.

2) رصيد المعاملات الاجنبية و الودائع الجارية، التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقابتها لدى البنوك الاجنبية.

3) الاصول الوطنية قصيرة الاجل، التي تحتفظ بها السلطات الاجنبية و البنوك الاجنبية.

د- السهو والخطأ:

يتألف ميزان المدفوعات من فقرة رابعة تعرف بفقرة السهو و الخطأ، وتستخدم هذه الفقرة لغرض موازنة الميزان من الناحية الحسابية، اي ان يتساوى الجانب المدين مع الجانب الدائن، فالمجموع الكلي للبنود المدينة لابد ان يساوي تماماً المجموع الكلي للبنود الدائنة.

وفي الحياة العملية من المستحيل ان يتساوى ميزان المدفوعات محاسبياً، لذا يتم ادخال فقرة السهو والخطأ.

ومن الجدير بالذكر ان اختلال ميزان المدفوعات (عدم تساوي طرفيه) قد يحصل في حالة (www.kenanonline.com) :

1) الخطأ في تقييم السلع و الخدمات نتيجة لاختلاف في اسعار صرف العملات.

2) الخلل الناجم من تغير القيمة الخارجية لعملة احد البلدين المتعاملين تجارياً.

3) قد تقتضي ضرورات الامن القومي عدم الافصاح عن المشتريات العسكرية للبلد، وبالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات بفقرة السهو والخطأ.

ثانيا: التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات:

من المهم التعرف على مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات، وبيان اهم مسببات ذلك الاختلال، وسيجري مناقشة ذلك وفقاً للآتي:

1- مفهوم التوازن:

ذكرنا سابقاً ان تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات يتم وفق طريقة القيد المزدوج، وعليه فأن ميزان المدفوعات سيكون متوازناً حسابياً اي ان الجانب الدائن يتساوى مع الجانب المدين، وهذا التوازن الحسابي لا يحول دون وجود اختلالات في بعض اجزاء الميزان، لذلك فأن التوازن او الاختلال الذي نحكم عليه في ميزان المدفوعات عندما يكون التوازن من الناحية الاقتصادية، ولغرض معرفة كيفية حدوث التوازن من الناحية الاقتصادية تم التمييز بين نوعين من العمليات في ميزان المدفوعات وهي (مصطفى،83:1982):

أ- **العمليات المستقلة:** وتعرف ايضاً بالعمليات التلقائية، وتجري لأسباب اقتصادية او وطنية مثل استيراد وتصدير السلع، وتقديم الخدمات او الحصول عليها، فضلاً عن تلقي استثمارات اجنبية او القيام بها، فهذه العمليات تتحقق دون النظر الى حالة او وضع ميزان المدفوعات.

ب- **العمليات التعويضية (عمليات الموازنة):** هي العمليات التي لا تحدث من تلقاء نفسها وانما تحدث نظراً الى وضع ميزان المدفوعات مثل حركة الذهب، وتهدف الى تحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي.

لذلك فأن التوازن من الناحية الاقتصادية يعني تساوي الجاب الدائن مع الجانب المدين بالنسبة للعمليات المستقلة.

2- مفهوم الاختلال:

يقصد بالاختلال حصول فائض او عجز في ميزان المدفوعات، فزيادة الجانب الدائن على المدين يعني حدوث فائض في ميزان المدفوعات، والعكس من ذلك في حالة العجز اذ تحدث زيادة في الجانب المدين على الجانب الدائن.

وهناك اسباب عديدة تؤدي الى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات لعل اهمها (عبد القادر،139:2011):

1- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة لبلد ما، فاذا كان سعر الصرف لعملة بلد اكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك الى ارتفاع اسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الاجانب، مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك الى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

اما اذا تم تحديد سعر صرف العملة باقل مما يجب ان تكون عليه سيؤدي ذلك الى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي ايضا الى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

2- **اسباب هيكلية:** وهي الاسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وبالأخص هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات)، وهناك عدة عوامل تؤدي الى حدوث اختلال هيكلي في ميزان المدفوعات ومن ابرزها:

1) تغير انماط الطلب: قد يحدث انخفاض في الطلب على صادرات بلد معين نتيجة تغير اذواق المستهلكين، او بسبب التقدم التكنولوجي واكتشاف مواد بديلة لصادرات ذلك البلد، وهذا يؤدي الى حدوث اختلال في

ميزان مدفوعات البلد المصدر لاسيما في حال اعتماد هيكل صادراته على سلعة واحدة او سلعتين، وهذا ما ينطبق على الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي اي اعتمادها على سلعة او سلعتين.

2) **التغيرات في الدخل النقدي:** يمكن ان يحدث اختلال في ميزان المدفوعات لبلد ما في حالة زيادة الدخل النقدي لذلك البلد، وهذا سيؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، وان هذه الزيادة تتجاوز الانتاج الكلي المحلي، لذلك سيتحول فائض الطلب الى الخارج عن طريق الاستيرادات ويحدث عجز في ميزان مدفوعات ذلك البلد، اما في حالة انخفاض الدخل فأن استيراداته سوف تنخفض وتزداد صادراته ويحقق فائضاً (خليل،2005:922).

4) **اسباب دورية:** وهي اسباب تتعلق بمراحل الدورة الاقتصادية، ففي حالة حدوث تضخم في بلد ما ترتفع الاثمان والاجور والدخول فتقل صادرات ذلك البلد وتزيد واردته، مما يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات، اما في حالة الانكماش ينخفض الانتاج والاثمان و الدخول فتقل الواردات مما يؤدي الى حدوث فائض في ميزان المدفوعات.

5) **اسباب اخرى:** من الاسباب الاخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات حدوث الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب، او في حالة انتقال المقيمين في بلد ما الى بلاد اخرى لأغراض السياحة في موسم الصيف، او الاختلال الحاصل نتيجة عوامل طارئة كإصابة المحاصيل الزراعية بالآفات في بلد زراعي يعتمد على محصول رئيسي واحد.

ومن الجدير بالذكر ان الاختلال نتيجة الاسباب المذكورة اعلاه قد يزول بانتهاء سببه.

المحور الثالث
طبيعة الميزان التجاري العراقي وعلاقته
بسعر الصرف الاجنبي للمدة (1990-2010)

مقدمة:

لاشك ان ميزان المدفوعات العراقي قد شهد تغيرات عميقة خلال حقبة التسعينيات و المدة التي اعقبت عام 2003، متأثراً في ذلك بالعديد من العوامل سواء كانت داخلية و خارجية، ولعل ابرز هذه العوامل هو سعر الصرف الاجنبي. ومن ذلك يتضح وجود علاقة وثيقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، وبناء على هذه العلاقة يمكن استخدام سعر صرف الدينار العراقي كأداة لمعالجة اختلال الميزان التجاري.

وهذا ما سيتم مناقشته في هذا المحور وعلى النحو الآتي:

اولاً: تحليل الميزان التجاري العراقي:

لقد تدهور الاقتصاد الكلي في العراق في حقبة التسعينيات بسبب الحصار الاقتصادي المفروض عليه من الامم المتحدة بسبب حرب الخليج الثانية عام 1990، وتلا ذلك الحرب الامريكية- البريطانية واحتلال العراق عام 2003، مما الحق اضراراً بالغة في الاقتصاد العراقي لم يشهدها من قبل ولعل ابرزها (السامرائي، سالم:2002، ص474):

1) تنامي الديون الخارجية وتضاؤل الاحتياطات الاجنبية.
2) اتجاه الدولة نحو التمويل بالعجز لتلبية متطلبات الانفاق العام، الامر الذي عمق العجز وادى الى تدهور العملة الوطنية.

3) التوقف الكامل والجزئي للطاقات الانتاجية الوطنية بسبب نقص مستلزمات الانتاج و تدهور الوضع الامني وما قد لحق بالقطاع الصناعي من تدمير بسبب الحروب.

ان ما تم ذكره سابقاً قد اثر تأثيراً سلبياً على ميزان المدفوعات وادى الى اختلاله. ومن اجل الوقوف على تفاصيل اختلال الميزان التجاري للعراق خلال المدة (1990–2010) لابد من تحليل الميزان التجاري لهذه المدة، وسنطرح الجدول الآتي الذي يضم البيانات الخاصة لهذا الميزان:

جدول (1)

تطورات الميزان التجاري العراقي للمدة(1990–2010) (مليون دولار)

السنة	الميزان التجاري
1990	3801.1
1991	(1303.8)
1992	(2146.0)
1993	(1623.9)
1994	(961.5)
1995	(928.4)
1996	(178.2)
1997	2702.5
1998	2441.6
1999	3969.7
2000	7734.1
2001	1720.1
2002	2401.5
2003	(222.4)
2004	(3492.3)
2005	3695.2
2006	11821.9
2007	22964.5
2008	33554.9
2009	7108.9
2010	14435.6

المصدر:

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية لأعداد متفرقة للمدة (2003-2010).

2ــ () تعني الاشارة السالبة.

يبين الجدول (1) الميزان التجاري العراقي خلال المدة (1990–2010)، ومن الملاحظ ان الميزان التجاري قد سجل فائضاً سنة 1990 نحو (3801.1) مليون دولار، ثم عجزاً متواصلاً منذ عام1991 حتى عام1996، فقد بلغ هذا العجز (1303.8) مليون دولار عام1991، اما في عام 1996 بلغ (178.2) مليون دولار، وفي هذا العام تم عقد مذكرة النفط مقابل الغذاء والدواء وساعد ذلك في زيادة الصادرات، مما انعكس بدوره على الميزان التجاري الذي حقق فائضاً متواصلاً حتى عام 2002، ففي عام 1997 بلغ فائض الميزان التجاري قيمة قدرها (2702.5) مليون دولار، واستمر بالتذبذب ليصل الى (2401.5) مليون دولار عام 2002.

اما المدة التي اعقبتها اي المدة(2003–2010) فيلاحظ ان الميزان التجاري قد سجل عجزاً خلال عامي 2003 و2004، حيث سجل الميزان التجاري ما قيمته (222.4) مليون دولار عام 2003، و (3492.3) مليون دولار عام 2004، ولعل السبب في حدوث ذلك العجز هو الحرب الامريكية – البريطانية على العراق وما صاحبها من انخفاض صادرات النفط التي تشكل نسبة عالية من الصادرات العراقية.

اما الاعوام التي تلت 2004 فقد حقق الميزان التجاري فائضاً كانت اعلى قيمة له عام 2008 وقدرها (33554.9) مليون دولار، وادنى قيمة عام 2005 وبلغت (3695.2) مليون دولار. ولعل السبب في حدوث هذا الفائض هو زيادة صادرات النفط خلال المدة المذكورة.

1- هيكل الصادرات العراقية:

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً احادي الجانب اذ يعتمد هذا الاقتصاد بالدرجة الاساس على الايرادات النفطية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية. فقد احتل النفط المركز الرئيس ضمن صادرات العراق، بينما شكلت السلع الاخرى نسبة منخفضة من مجمل الصادرات، وانعكس ذلك بصورة سلبية على الاقتصاد العراقي لان الايرادات النفطية اكثر تعرضاً وتقلباً للازمات الخارجية (عبد الكريم،56:2011) . ويمكن توضيح الدور الكبير الذي يمارسه النفط في صادرات العراق من خلال الجدول (2):

جدول (2)

صادرات العراق النفطية وغير النفطية للمدة (1990–2010)

(مليون دولار)

السنوات	الصادرات النفطية (1)	الصادرات غير النفطية (2)	اجمالي الصادرات (3)	نسبة الصادرات النفطية/ اجمالي الصادرات (4)	نسبة الصادرات غير النفطيـــة / اجمـــالي الصادرات (5)
1990	13378.6	331.5	13710.1	97.5	2.4
1991	699.1	1031.3	1730.4	40.4	59.6
1992	—	—	—	—	—
1993	—	—	—	—	—
1994	—	—	—	—	—
1995	0.3	1962.7	1963.0	0.01	99.99
1996	4.9	2760.0	2764.9	0.17	99.82
1997	1.0	6384.2	6385.2	0.01	99.99
1998	—	—	—	—	—
1999	—	—	—	—	—
2000	—	—	—	—	—
2001	—	—	—	—	—
2002	9249.4	986.80	10236.2	90.35	9.6
2003	8422.3	1663.80	10086.1	83.50	16.4
2004	17700	110.0	17810	99.38	0.61
2005	24076.9	118.5	241954	99.51	0.48
2006	30298.7	230.7	30529.4	99.24	0.75
2007	39336.0	253.8	39590	99.35	0.64
2008	63417.9	308.2	63726.1	99.51	0.48
2009	39311.4	115.0	39426.4	99.70	0.29
2010	51589.1	174.5	51763	99.66	0.33

المصدر:

1ــ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية لأعداد متفرقة (2003–2010).

2ــ سعد عبد الكريم، ميزان المدفوعات العراقي للمدة1990–2009، دراسة تحليلية في اسباب الاختلال وطرق المعالجة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الانبار،2011، ص58.

يشير الجدول (2) الى ان صادرات العراق النفطية قد شهدت انخفاضاً في حقبة التسعينيات اذ سجلت ما قيمته (13378.6) مليون دولار عام1990 وانخفضت لتصل الى (1.0) مليون دولار عام1997. وان انخفاض صادرات النفط خلال هذه المدة يعود الى الظروف التي مر بها العراق والتي تم الاشارة اليها سابقاً.

وبعد عام 2003 يلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، فكانت ادنى قيمة لهذه الصادرات في عام 2003 وقدرها (8422.3) مليون دولار، واعلى قيمة سجلت في عام2010 اذ بلغت قيمتها (51589.1) مليون دولار. ويمكن ان نرجع سبب انخفاض صادرات النفط الى تقلبات اسعار النفط العالمية، وكذلك الاعمال التخريبية التي تعرضت لها انابيب نقل النفط، مما ادى الى انخفاض حجم الصادرات النفطية (التقرير الاقتصادي،35:2003).

كما تشير بيانات الجدول (2) الى ان نسبة الصادرات النفطية الى مجمل الصادرات قد بلغت (97.5%) عام 1990 ثم اخذت بالتناقص لتصل الى(5.51%) عام 1997، اما المدة التي تلت عام 2003 فيلاحظ ارتفاع هذه النسبة، فقد كانت (83.5%) عام 2003 واستمرت بالارتفاع لتصل الى (99.6%) عام 2010. ويوضح الشكل (1) نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات للمدة (1990ـــ2010):

شكل(1)

نسبة الصادرات النفطية العراقية /اجمالي الصادرات للمدة(1990ـــ2010)

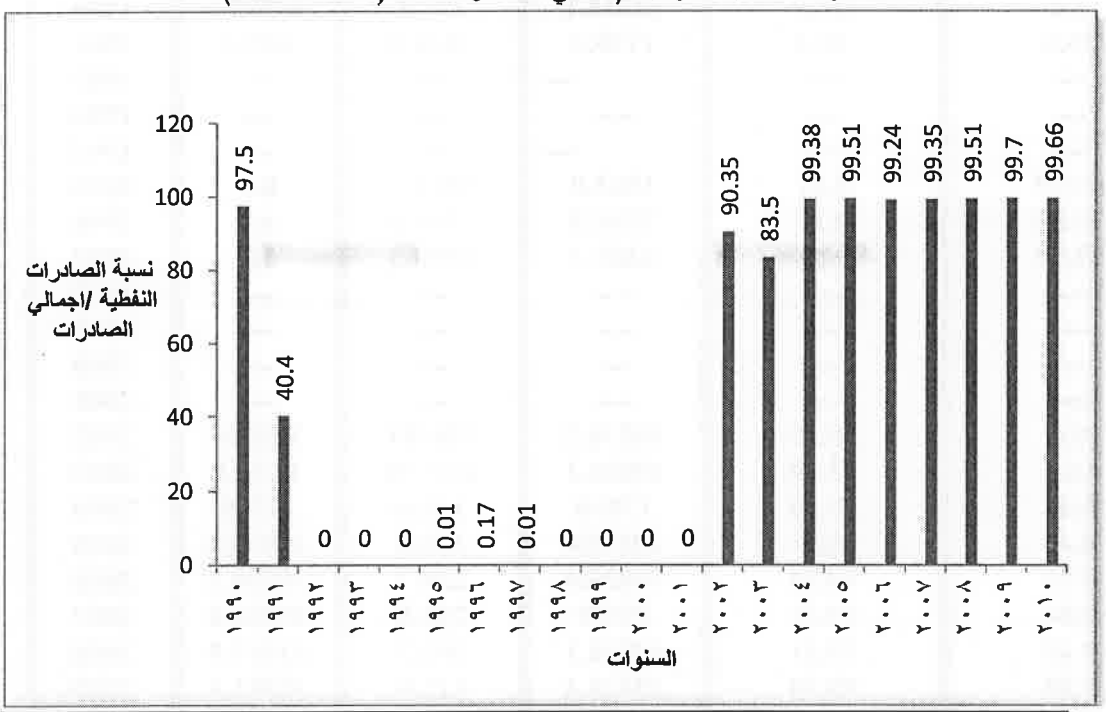

المصدر: الشكل من عمل الباحثتان بالاعتماد على بيانات العمود (4) من الجدول (2).

2- هيكل الاستيرادات العراقية:

ازاء ما شهده العراق من حروب وحصار في الحقبة السابقة والحالية وتدمير للقطاعات الاقتصادية وبالأخص القطاع الانتاجي، ادى ذلك الى اللجوء الى الاستيرادات لغرض سد حاجة السوق من السلع و الخدمات التي تعذر على الاقتصاد العراقي انتاجها.

والجدول رقم (3) يوضح استيرادات العراق للمدة (1990ـــ2010):

جدول(3)

اجمالي استيرادات العراق للمدة(1990ـــ2010)

(مليون دولار)

السنة	اجمالي الاستيرادات	السنة	جمالي الاستيرادات
1990	9909.0	2001	11152.0
1991	3034.2	2002	9817.3
1992	4254.0	2003	9933.5
1993	3418.3	2004	21302.5
1994	2681.9	2005	20002.2
1995	2891.3	2006	18707.5
1996	2943.1	2007	16622.5
1997	3682.7	2008	30717.2
1998	4988.2	2009	38437.1
1999	9097.4	2010	43915.3
2000	11008.6		

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرات السنوية لأعداد متفرقة للمدة (2003ـــ2010).

يتبين من خلال الجدول(3) بان اجمالي الاستيرادات قد شهد تذبذباً ملموساً للمدة (1990ـــ2010) اذ بلغ هذا الاجمالي (9909)مليون دولارلعام1990 وانخفض في عام1991 حيث بلغ (3034.2)مليون دولار، وعاود بالارتفاع ليصل الى (4254)مليون دولار عام 1992، وشهد بعد ذلك انخفاضاً ملموساً حتى عام 1996 (2943.1)مليون دولار، وقد يعزى التذبذب الحاصل في اجمالي الاستيرادات الى الظروف الاقتصادية التي مر بها البلد ومدى اثر هذه الظروف على الايرادات النفطية، ومن ثم انعكاسها على حجم الاستيرادات العامة، وارتفعت القيمة الاجمالية للاستيرادات بعد ذلك واستمر هذا الارتفاع حتى بلغ ذروته في عام2001 اذ بلغ (11152) مليون دولار، لينخفض في العام الذي تلاه اي عام2002 اذ سجل اجمالي الاستيرادات ما قيمته(9817)مليون دولار، ومن ثم اخذ بالارتفاع حتى عام 2005لتبلغ حينها(20002.2) مليون دولار، وشهد بعد ذلك انخفاضاً اخر في عامي 2006و2007 اذ بلغت قيمة اجمالي الاستيرادات (18707.5) مليون دولار عام 2006و(16622.5) مليون دولار عام 2007، في حين سجلت قيمة الاستيرادات ارتفاعاً ملحوظاً للأعوام 2008و2009و2010 اذ بلغت قيمة الاستيرادات على التوالي (30171.2) و(38437.1) و(4391.3)مليون دولار. وان التحسن الذي شهده اجمالي الاستيرادات بعد عام 1997 سببه عقد مذكرة التفاهم(النفط مقابل الغذاء والدواء).

ويبين الجدول (4) التركيب السلعي للاستيرادات اي نمط الاستيرادات حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة للمدة(2003ـــ2010):

يلاحظ من الجدول (4) ان استيرادات العراق من المواد الغذائية والحيوانات الحية بلغت (506174) مليون دولار، واستمر الارتفاع والانخفاض في استيرادات هذه السلع حتى عام 2010 اذ بلغت قيمة الاستيرادات (2371) مليون دولار، وقد يفسر التذبذب الحاصل في استيرادات هذه المواد الى اتجاه البلد نحو استيراد سلع اخرى كالسيارات الحديثة والاجهزة

الكهربائية. اما استيرادات المشروبات والتبغ فقد بلغت (60379) مليون دولار عام 2003 واستمرت هذه الاستيرادات بالانخفاض حتى عام 2008 اذ بلغت (461) مليون دولار، ثم اخذت بالارتفاع لتصل الى (571) مليون دولار عام 2010، اما استيرادات المواد الخام غير الغذائية فقد سجلت ما مقداره (24151) مليون دولار عام 2003، وشهدت قيمة هذه الاستيرادات تذبذباً ملموساً بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة اخرى، حتى بلغت (790) مليون دولار عام 2010.

في خين سجلت استيرادات الوقود المعدنية و زيوت التشحيم ما قيمته (10063) مليون دولار عام 2003، واستمرت بالانخفاض والارتفاع لتصل الى (4304) مليون دولار عام2010، اما استيرادات الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية فقد بلغت (80505) مليون دولار عام 2003، واستمرت بالانخفاض لتصل الى (1286) مليون دولار عام 2007 وعادت الى الارتفاع عام 2010 لتصل الى (2811) مليون دولار.

اما بالنسبة لاستيرادات المواد الكيمياوية فيلاحظ ان هذه الاستيرادات قد حققت ما قيمته (103650) مليون دولار عام 2003، واستمرت بالانخفاض لتصل الى (2942) مليون دولار عام2010، في حين بلغت قيمة استيرادات السلع المصنوعة (1620159) مليون دولار عام 2003، وانخفضت بعد ذلك في عام 2004 لتصل الى (1779.9) مليون دولار، وعادت الى الارتفاع لتصل الى (5006) الف دولار عام 2010. ولعل السبب في تزايد استيرادات هذه السلع هو زيادة الطلب المحلي عليها.

وفيما يخص استيرادات المكائن ومعدات النقل فيلاحظ انها قد سجلت قيمة قدرها (7356128) مليون دولار عام 2003، لتنخفض بعد ذلك وتصل الى (9264.2) مليون دولار، وتشهد بعد ذلك تذبذباً ملحوظا بين الانخفاض والارتفاع محققة بذلك قيمة قدرها (16907) مليون دولار عام 2010 .

اما استيرادات المصنوعات المتنوعة فيلاحظ انها قد سجلت ما قيمته (291830) مليون دولار عام 2003 وانخفضت بعد ذلك لتصل الى (3372.4) مليون دولار عام 2004، واستمرت بالارتفاع محققة بذلك قيمة قدرها (6939) مليون دولار عام 2010.

وكانت السلع والمعاملات غير المصنفة قد بلغت عام 2003 (10063) مليون دولار وانخفضت لتصل الى (574) مليون دولار عام 2007، وعادت الى الارتفاع عام 2010 لتبلغ (1274) مليون دولار عام 2010.

على ضوء ما تم ذكره سابقاً يتضح لنا ان العراق من البلدان المستوردة للسلع بكافة انواعها، مع تركز صادراته على النفط ومنتجاته.

ثانياً: معالجة الاختلال في الميزان التجاري العراقي عن طريق سعر الصرف الاجنبي:

تمارس سياسة سعر الصرف دوراً رئيساً في معالجة اختلال الميزان التجاري، وهذه السياسة تعتبر من الادوات الرئيسة التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي في برامج التثبيت الاقتصادي وذلك نظراً لتأثيرها المباشر على جانبي الطلب و العرض الكلي في الاقتصاد.

وقبل التطرق الى دور سعر الصرف في معالجة اختلال الميزان التجاري العراقي ينبغي مناقشة واقع سعر الصرف في العراق ووفقاً للآتي:

1- واقع سعر الصرف في العراق:

يطبق العراق ولمدة طويلة نظام سعر الصرف الثابت للدينار العراقي، اذ يعتمد سعر صرف الدولار الامريكي كوسيط لتسعير الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية الاخرى.

وقد شهد الدينار العراقي وبشكل واضح تدني في قيمته وسعر صرفه، تبعاً لعوامل عديدة لعل اهمها (السامرائي، سالم،2002، ص474):

أ- تزايد عرض العملة المحلية بسبب اعتماد سياسة الاصدار النقدي لتمويل العجز.

ب- المضاربة بالعملات وهو ما اسهم في بروز ظاهرة السوق الموازية جراء استبدال العملة المحلية بالدولار.

جـ ــ اعتماد اسلوب الاستيراد مما ادى الى خروج كميات كبيرة من العملة العراقية.

ويوضح الجدول (5) تطورات سعر صرف الدينار العراقي للمدة (1990-2010) وعلى النحو الآتي:

جدول (5)

تطورات سعر صرف الدينار العراقي للمدة (1990-2010)

السنوات	سعر صرف الدينار العراقي[1] مقابل الدولار الامريكي (1)	نسبة التغير السنوي% (2)
1990	4	—
1991	10	150
1992	21	110
1993	74	252.38
1994	458	518.91
1995	1674	265.50
1996	1170	(30.10)
1997	1471	25.72
1998	1620	10.12
1999	1972	21.72
2000	1930	(2.129)
2001	1929	(0.052)
2002	1957	1.451
2003	1936	(1.07)
2004	1453	(24.94)
2005	1472	1.307
2006	1475	0.20
2007	1267	(14.10)
2008	1203	(5.051)
2009	1182	(1.745)
2010	1186	0.338

المصدر: 1ــ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرات السنوية لأعداد متفرقة (2003-2010).

2ــ العمود(2) من عمل الباحثتان بالاستناد على بيانات العمود(1).

يتبين من خلال الجدول (5) ان سعر صرف الدينار العراقي قد تراجع خلال المدة (1990-2002) ففي عام1990 كان سعر الصرف 4 دينار عراقي مقابل الدولار الامريكي، واستمر بالانخفاض ليصل الى 1674 دينار عراقي مقابل

1 ان سعر الصرف يمثل سعر الصرف الرسمي في السوق المحلية . وان هذا السعر يمثل سعر الصرف السنوي وهو عبارة عن معدل لمعدلات سعر الصرف الشهري واليومي.

الدولار الامريكي عام1995 ليشهد بعد ذلك تحسناً ملحوظاً عام 1996 محققاً ما قيمته 1170 دينار عراقي مقابل الدولار الامريكي، وان التحسن في سعر الصرف خلال هذا العام كان بسبب توقيع العراق مذكرة التفاهم مما أثار موجة من التوقعات المتفائلة بمستقبل الاقتصاد العراقي، فضلاً عن الاجراءات المتعلقة بالضغط على الانفاق العام، وتقليل الاعتماد على سياسة التمويل بالعجز. وعاود سعر الصرف الى التراجع خلال المدة(1997ـــ 2002) نتيجة للتهديدات الامريكية بضرب العراق، اذ سجل سعر الصرف عام 1997 ما قيمته 1471 دينار عراقي مقابل الدولار الامريكي، واستمر بالانخفاض حتى عام 2002 محققاً قيمة قدرها 1957 دينار عراقي مقابل الدولار الامريكي.

اما المدة التي اعقبتها اي المدة (2003–2010) فقد شهد سعر الصرف تحسناً ملموساً نتيجة تمكن البنك المركزي العراقي من اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير معتمداً على ادوات السياسة النقدية غير المباشرة لتحقيق اهدافه المتمثلة في خفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي. اذ سجل سعر الصرف عام 2003ما قيمته 1936 دينار عراقي مقابل الدولار الامريكي، واستمر بالارتفاع ليصل الى 1186 دينار عراقي مقابل الدولار الامريكي عام 2010.

وبإمكاننا ادراج الشكل الآتي الذي يوضح تطور سعر الصرف العراقي للمدة(1990ـ2010):

شكل (2)

تطور سعر صرف الدينار العراقي للمدة(1990ـ2010)

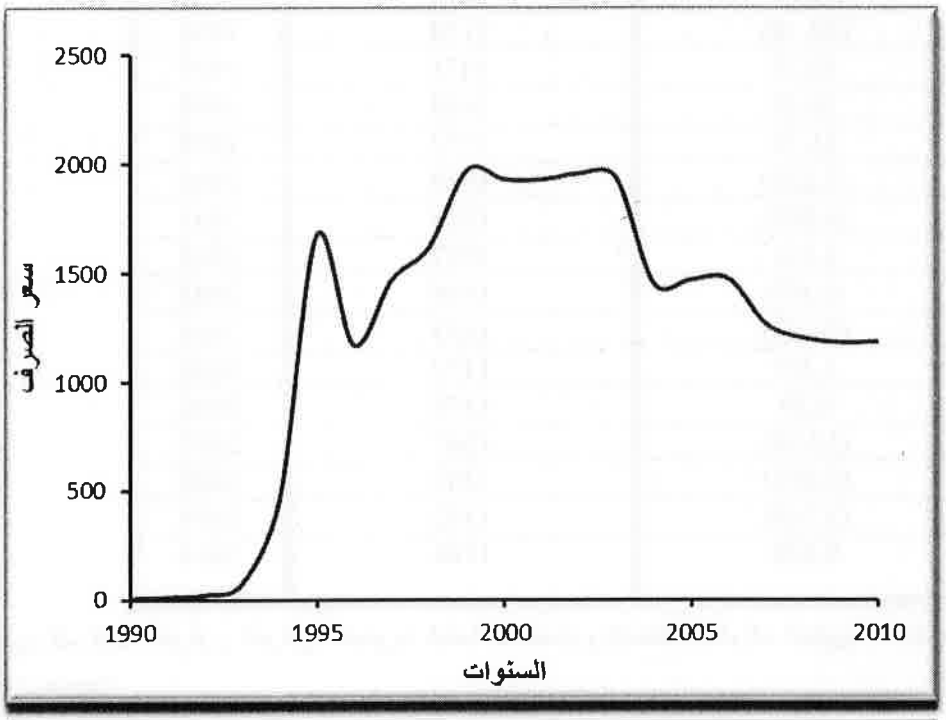

المصدر: الشكل من عمل الباحثتان بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

2ـــ كيفية معالجة اختلال الميزان التجاري في العراق عن طريق سعر الصرف الاجنبي:

تسعى جميع دول العالم للحصول على ميزان تجاري يميل لصالحها او متوازن على الاقل، فهذا الوضع يضمن زيادة التدفقات النقدية الى الداخل و دعم العملة الوطنية. ونظراً لحساسية اختلال هذا الميزان فان العديد من الدول تقوم

بإبرام اتفاقيات ثنائية يتم تحديد مجالات التبادل التجاري وحجمه فيما بينها، بحيث يكون هناك توازن بين عملية التصدير والاستيراد (شلهوب،153:2007).

واحياناً تلجأ بعض الدول الى علاج الخلل في الميزان التجاري عن طريق تغيير سعر الصرف، اذ يؤدي التغيير في سعر الصرف الى التأثير على اسعار السلع المصدرة والسلع المستوردة، وبالتالي تتغير العلاقة بين الاسعار الداخلية والاسعار الخارجية للسلع والخدمات التي تدخل في مجال التجارة الدولية، وعندما تلجأ الدول الى فعل ذلك فإنها تحاول ان تصل بسعر الصرف الى المستوى المناسب الذي يسمح بالسير الطبيعي لحركات الصادرات و الواردات بما يكفل توازن الميزان التجاري (الحنفي،235:2009).

وتظهر ضرورة تبيان اثار تغيير سعر الصرف على اقتصاد دولة معينة وعلى النحو الآتي:

1- في حالة خفض سعر الصرف الاجنبي لبلد ما يعاني من عجز الميزان التجاري:

اذا انخفض سعر صرف عملة بلد ما بمستوى يقارب قيمتها الحقيقية، فأن ذلك من شأنه ان يجعل استيرادات البلد بالنسبة للمستورد المحلي مرتفعة الاثمان، وهذا يعني ازدياد الطلب الخارجي على صادرات البلد، مع انخفاض الطلب المحلي على الاستيرادات، ويؤدي ذلك الى خفض تكلفة الانتاج، وبالتالي تشجيع عمليات الاستثمار سواء كان عاما او خاصا. ومن شأن ذلك كله ان يحقق فائض في الميزان التجاري والذي يصبح بعد ذلك متوازناً في الاجل الطويل.

ولكي تنجح سياسة تخفيض سعر صرف العملة لابد من توافر المناخ السياسي الملائم الذي يشجع على انتهاج السياسات الاقتصادية المناسبة والتي تعمل على دعم الثقة في الاقتصاد الوطني ومحاولة القضاء على المشكلات الاقتصادية، وفي هذا الحال فأن المناخ السياسي يعود بالأثر الايجابي على المناخ الاقتصادي ويؤدي الى تحقيق نتائج ايجابية للدولة اقتصادياً في الداخل والخارج.

فضلاً عن ذلك لابد من توافر عوامل اخرى غير المناخ السياسي ومنها ان تكون النشاطات الانتاجية في الدولة قادرة على انتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية ومتنوعة. كما ينبغي ان تتوفر العمالة و المواد الاولية و الطاقة وبتكلفة مناسبة، لتكون عاملاً لتشجيع الاستثمار.

2- في حالة رفع سعر الصرف الاجنبي لبلد ما يعاني من فائض الميزان التجاري:

في حالة حدوث ارتفاع لسعر صرف عملة معينة، فان هذا الوضع من شأنه ان يجعل صادرات البلد بالنسبة للمستورد الاجنبي مرتفعة الاثمان، واستيرادات البلد بالنسبة للمستورد المحلي منخفضة الاثمان، ويؤدي ذلك الى انخفاض الصادرات وازدياد الاستيرادات. ومن شأن ذلك كله ان يؤدي الى حدوث عجز في الميزان التجاري ليصبح بعد ذلك متوازن في الاجل الطويل.

ثالثاً: قياس اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق:

يعد النموذج القياسي احدى الطرائق التي يمكن بواسطتها تسهيل وتبسيط حقيقة او ظاهرة من الظواهر الاقتصادية المعقدة، التي تضم جملة من المتغيرات المختلفة، والهدف الاساسي من صياغة النماذج القياسية هو تحليل صحة فروض النظرية الاقتصادية واختبارها(السيفو، 39:1988).

ولغرض قياس اثر سعر الصرف على مكونات الميزان التجاري(الصادرات والاستيرادات) تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى(**Ordinary Least Square**)، وقد تم ادخال كافة البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة على الحاسب الآلي باعتماد برنامج spss الاحصائي.

اذ تم قياس اثر سعر الصرف على الاستيرادات والصادرات بشكل مستقل وذلك على مرحلتين، ففي المرحلة الاولى تم اعتبار سعر الصرف كمتغير مستقل والاستيرادات كمتغير تابع، وبالإمكان التعبير عن النموذج بالشكل الآتي:

$Y=b_0+b_1X+U$

حيث ان:

Y: الاستيرادات.

X: سعر الصرف.

وبعد تحديد النموذج المعتمد في الدراسة، واجراء تحليل الانحدار في المرحلة الاولى، ظهرت المعادلة بالشكل الآتي: بالاستناد الى بيانات الجدول(3)، والعمود (1) من الجدول (5).

em= 11708+5.06p
T test (0.87)
R^2 = 3.9% F(0.76)

اذ تشير القوة التفسيرية (R^2) للنموذج المقدر الى ان (3.9%) من التغيرات الحاصلة في الاستيرادات، تفسر من خلال التغيرات الحاصلة في سعر الصرف، بينما ما يقرب (96.1%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تعود الى عوامل اخرى لم تدرج في النموذج، او انها تقع ضمن المتغير العشوائي، لعل اهمها كلفة الانتاج(الارض، الايدي العاملة، رأس المال، الضرائب...الخ).

اما اختبار T الذي يحدد معنوية المعلمة، فقد تبين ان قيمة t المحسوبة تساوي (0.87(هي اقل من قيمة t الجدولية (1.46)(المقابلة لها عند مستوى معنوية (5%) و درجة حرية (19) وهذا يدل على ان سعر الصرف لا يفسر التغيرات التي تحدث في الاستيرادات، اما اختبار F فقد أظهر عدم معنوية

النموذج، اذ بلغت قيمة F المحتسبة (0.76) وهي اقل من مثيلتها الجدولية البالغة (4.38) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (19)، لذلك نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة و هذا يعني ان سعر الصرف لا يؤثر على قيمة الاستيرادات.

اما المرحلة الثانية فقد تم اعتبار سعر الصرف متغير مستقل والصادرات كمتغير تابع، ليظهر النموذج بالشكل الآتي:

$Y=b_0+b_1X+U$

اذ أن:

Y: الصادرات.

X: سعر الصرف.

وبعد تحليل الانحدار ظهرت المعادلة الآتية :

بالاستناد الى بيانات العمود(3) من الجدول (2)، والعمود(1) من الجدول(5).

ex=13093+1.07p
T test (0.27)
R^2=0.4% F(0.07)

تشير القوة التفسيرية (R2) للنموذج المقدر الى ان (0.4%) من التغيرات الحاصلة في الصادرات، تفسر من خلال التغيرات الحاصلة في سعر الصرف، بينما ما يقرب (99.6%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تعود الى عوامل اخرى لم تدرج في النموذج، او انها تقع ضمن المتغير العشوائي.

وكانت قيمة T المحسوبة تساوي (0.27) هي اقل من قيمة t الجدولية (2.37) عند مستوى معنوية (5%) و درجة حرية (19) وهذا يدل على عدم معنوية المتغير المستقل في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، في حين افصح اختبار F عن عدم معنوية النموذج وذلك لان قيمة F المحتسبة بلغت (0.07) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (38. 4) عند مستوى معنوية(5%) ودرجة حرية (19)، لذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وهذا يعني ان سعر الصرف لا يؤثر على قيمة الصادرات.

علماً أنه تم قياس العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري للعراق (بالشكل النهائي)، وقد أظهر نفس النتائج أي ان سعر الصرف لا يؤثر على الميزان التجاري.

رابعاً: سبل معالجة اختلال الميزان التجاري في العراق:

نظراً لما أظهره التحليل القياسي من انعدام العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في العراق، تتجلى ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية من شأنها ضمان توازن الميزان التجاري ولعل ابرزها:

1- **القطاع الصناعي:**

يحتل القطاع الصناعي اهمية كبيرة في اقتصادات دول العالم من حيث تشغيله للقوى العاملة وسد حاجة الطلب المحلي وتوفير الموارد المالية من خلال زيادة الصادرات، ومن اجل النهوض بواقع الصناعة في العراق، ولتفعيل دورها في تنمية الاقتصاد ينبغي القيام بإصلاحات عديدة لعل ابرزها (محمد،33،2009) :

أ- دعم الصناعات الصغيرة من خلال توفير المواد الاولية، وتقديم قروض قصيرة ومتوسطة الاجل وبشروط ميسرة من حيث التسديد، وذلك لما تمارسه هذه الصناعات من اهمية كبيرة في دعم الاقتصاد الوطني.

ب- اعادة عمل الشركات الصناعية المتوقفة عن العمل التابعة للقطاع العام وذلك بإعادة تأهيلها من خلال توفير المستلزمات الضرورية لعملية الانتاج كالمكائن والمعدات و الايدي العاملة ....الخ.

جـ ــ تشجيع المستثمرين على انشاء مشاريع صناعية جديدة ليس لها نظير في الاقتصاد العراقي لسد حاجة السوق المحلية من السلع المستوردة.

2- **القطاع الزراعي:**

يعتبر القطاع الزراعي من اهم المصادر الرئيسة للنمو الاقتصادي في اغلب دول العالم، ولكي يكون هذا القطاع ذو فاعلية في الاقتصاد العراقي من حيث الانتاجية والايرادات لابد من توفر سياسة اصلاحية شاملة لمعالجة المشكلة التي يعاني منها هذا القطاع، ولعل اهم هذه الاصلاحات (الشمري، الجبوري، 126:2010):

أ ــ رفع الكفاءة الانتاجية الزراعية، وذلك باستخدام الطرق الحديثة في عملية الزراعة وترك الاساليب القديمة.

ب ــ استصلاح الاراضي الزراعية وخاصة الاراضي التي ارتفعت نسبة الملوحة فيها.

جـ ــ رفع قدرات البحث العلمي الزراعية وتطبيق التقنيات الملائمة كالمكافحة والتسميد.

د ــ تهيئة المياه من خلال حفر الابار، او بتفعيل الاتفاقيات الدولية لتقاسم المياه مع الدول المجاورة للعراق.

يمكن القول ان تطوير القطاع الزراعي وتنميته، سيؤدي الى سد حاجة السوق المحلية من السلع المستوردة، وكذلك امكانية تصدير السلع الزراعية، وبالتالي تحسين وضع الميزان التجاري.

3- قطاع النفط :

يعد تطوير قطاع النفط في العراق امراً في غاية الاهمية نظراً الى الاعتماد الكبير للاقتصاد العراقي على ايرادات النفط في تغطيته كافة نفقاته المتزايدة، ويتمثل هذا التطوير باتباع عدة اجراءات لعل ابرزها (موسى،www.aladanews):

أ- توفير الامن والحماية لمصافي وانابيب نقل النفط من العمليات التخريبية.

ب- تدريب و تأهيل الملاكات النفطية.

جـ ـ اعادة تعمير وصيانة الحقول والمنشآت النفطية.

دـ ابعاد قطاع النفط عن الضغوط السياسية.

4- سياسة الخصخصة:

يمكن اللجوء الى سياسة الخصخصة لتخفيف الاعباء المالية التي تتحملها الميزانية العامة للدولة، وتهدف السياسة الى تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية واعطاء دوراً اكبر للقطاع الخاص، سواء كان محلياً او اجنبياً.

ولكي تنجح سياسة الخصخصة في العراق و تؤتي ثمارها، ينبغي اتباع استراتيجية معينة، ويمكن ايجاز ابرز ما تتضمنه هذه الاستراتيجية بما يأتي (الجبوري ،166:2009):

أـ انتقاء المؤسسات و المنشآت الاستراتيجية (كمؤسسات الماء والكهرباء) واستبعادها من عملية نقل الملكية كونها تحقق مصلحة المجتمع ككل، ولا يجوز المجازفة في خصخصتها.

ب ـ ايجاد اسواق و مؤسسات مالية تتلاءم مع متطلبات الخصخصة وتسهل اجراءات تنفيذ هذا البرنامج.

جـ ـ توفير شبكة أمان اجتماعية لغرض مواجهة الاضرار التي يمكن ان تنتج عنها كالبطالة وانخفاض الدخل.

دـ التزام الحكومة ببرامج الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار و تنويع انشطته.